نتنياهو في موسكو... وقف إطلاق النار «جزء من عملية أوسع»

نتائج شكلية للقاءات إسرائيلية متتالية من واشنطن إلى موسكو. المهم بالنسبة إلى تل أبيب أنها لا تألو جهداً في محاولة «إبعاد» الإيرانيين عن مجالها الحيوي، لكن طموحها الآن لا يتعدى سقف تعديل الاتفاق الروسي ـ الأميركي في سوريا

يحيى دبوق

زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لموسكو، شبيهة في نتائجها بزيارة الوفد الأمني الإسرائيلي من جهاز «الموساد» و«الاستخبارات العسكرية» لواشنطن. تماماً كما استمع الجانب الأميركي وتفهّم قلق إسرائيل ومطالبها حول مرحلة ما بعد انتصار أعدائها في سوريا، لكن بلا نتائج عملية، وجد نتنياهو أذناً صاغية لدى القيادة الروسية، وكذلك تفهماً، لكن أيضاً بلا نتائج عملية.

مع ذلك، ورغم التقدير الإسرائيلي أن معقولية الفائدة المتأتية من الزيارة «هزيلة جداً» كما ورد في صحيفة «معاريف» أمس، فإن نتنياهو أصر على الزيارة ولقاء الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حيث أعاد أمامه تكرار المواقف والتصريحات، قبل اللقاء وبعده، رغم إدراكه أن المسافة ما بين القول والعمل شاسعة جداً في الساحة السورية التي يصفها الإسرائيليون بأنها باتت مشبعة بالتهديدات، مع تعذر مواجهتها نتيجة تعقيداتها وتداخل المصالح فيها.

ويبدو واضحاً مما ورد في الإعلام العبري عن الزيارة وأجوائها ومضمونها أن رئيس الوزراء الإسرائيلي حاول لعب دور المحلل الاستراتيجي إزاء الساحة السورية، محذراً الجهة الأكثر إدراكاً ومعرفة بهذه الساحة، بأن عليها أن تتخذ دوراً حاسماً في التصدي للوجود الإيراني في سوريا وتناميه في المرحلة الحالية وما سيليها، ليس درءاً لخطر يحدق بإسرائيل وحسب، بل أيضاً بحلفائها في «الدول السنية» في المنطقة.

القناة الثانية العبرية ذكرت أن نتنياهو «شدد أمام بوتين التحذير من الوجود الإيراني في سوريا»، لافتاً إلى أنهم (الإيرانيين) يعملون على «لبننة سوريا»، وإيجاد تهديد هناك شبيه بتهديد حزب الله في لبنان. وقال إنهم جاؤوا إلى سوريا للبقاء فيها وإقامة قواعد عسكرية و«قطار بري عسكري من أجل مواجهة إسرائيل والبدء بحرب». ولفت إلى أن ذلك «تهديد كبير... لأن إدخال قوات شيعية هناك إلى مجال سني يمكن أن يؤدي إلى حرب شاملة».

ونقل الإعلام العبري عن نتنياهو قوله، في ختام لقائه مع بوتين، أن إسرائيل ترى تغيراً خطيراً يتشكل في الشرق الأوسط، وبسرعة في الأسابيع الأخيرة. وأضاف في تأكيد لوجه الخطر أن تل أبيب «لا تريد إيران في سوريا، كذلك لا تريد تواصل إيران عبر العراق مع سوريا ولبنان»، لكنه شدد على أن إسرائيل تعمل على منع الحرب في موازاة إصرارها على العمل وفق الخطوط الحمراء الخاصة بها.

وبينما لم ترد عن نتنياهو إشارة إلى رد فعل مضيفه، وإن كان قد اكتفى بالاستماع إلى مطالبه كما فعل الأميركيون مع الوفد الأمني قبل أيام، قال إن معظم اللقاء تمحور حول محاولة إيران التمركز في سوريا، وهي «تواصل تهديد وجود إسرائيل وتمول الإرهاب وتطور برنامجاً صاروخياً». وأضاف أنه «في الوقت الذي نرحب فيه بهزيمة (تنظيم) داعش، فإن الأماكن التي يخرج منها تدخلها إيران... وقلت للرئيس بوتين أموراً واضحة جداً عن موقفنا في هذا الموضوع؛ إن ذلك خطير علينا وعلى المنطقة والعالم». وأضاف أيضاً: «قلت للرئيس بوتين إن هناك إمكانية

> **نتنياهو أمام بوتين: الإيرانيون يعملون على لبننة سوريا**

لمنع حرب مستقبلية مع إيران إذا خرجت من سوريا، لأننا لن نقف مكتوفي الأيدي أمام نياتها في إنشاء بنية عسكرية بحرية، أو نقل قيادات فرق إلى سوريا».

في غضون ذلك، ذكر موقع «والا» العبري أن المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، مايكل راتني، سيزور إسرائيل الأسبوع المقبل لإجراء لقاءات مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية والأمن، ستتركز حول مسألة الاتصالات لوقف القتال في سوريا، وذلك على خلفية القلق الإسرائيلي من تعاظم إيران وتمركزها هناك.

ونقل الموقع عن مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى قولها إن الاتفاق حول سوريا لم يوقّع بصورة نهائية بين أطرافه، وإن الجهود الإسرائيلية مستمرة للتأثير في مضمونه. ووفق المصادر نفسها، الاتفاق هو مجرد عامل واحد من بين عدة عوامل، و«هناك عملية كبرى لتسوية دولية، لكن في الوقت نفسه هناك إشارات إلى أن التعاظم الإيراني، مع حضور بري وبحري، مستمر ومتواصل».

أنقرة وموسكو: لإنشاء منطقة «تخفيف تصعيد» في إدلب

أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن روسيا وتركيا اتفقتا على تكثيف الجهود الرامية إلى إقامة منطقة رابعة من مناطق «تخفيف التصعيد» في سوريا، وذلك عقب مشاورات جرت بين نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، ونظيره التركي سادات أونال.

ووفق بيان الخارجية، فقد «أشار الجانبان إلى ارتياحهما جراء الانخفاض الكبير في مستوى العنف بعد إنشاء ثلاث مناطق لتخفيف التصعيد كجزء من عملية أستانا»، واتفقا على «تكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن المنطقة الرابعة في إدلب». وقال إن الجانبين أكدا أنه «لا بديل للتسوية السياسية للأزمة السورية وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 2254».

(تاس)

بين الطرفين في التوصل إلى صيغة للمعركة هناك.

وفي المقابل، يعزز الجيش مواقعه في ريفي حمص وحماة ضد «داعش». حيث تمكن من السيطرة على جبل ضاحك شمال السخنة، ليبقى ممر ضيق لمسلحي «داعش» نحو ريف دير الزور، بإمكان القوات البرية وسلاح الجو رصده واستهداف القوافل المارة عبره. كذلك، كثف ضغطه على «داعش» في الجيبين المتجاورين. وسيطر أمس على بلدة صلبا ومنطقة تل العلباوي شمال غرب عقيربات، إلى جانب سيطرته على قرى وبلدات حريف والعصفورية وروض الوحش وقطقط، وجبل المنشار في ريف حمص الشرقي.

(الأخبار)

الأداء الحكومي، بل فرض شروطاً لمسها المواطن العادي بعد رفع الدعم عن بعض السلع وزيادة الضرائب، مع غلاء أسعار ملحوظ، عدا انخفاض القيمة الشرائية للدينار نتيجة للتضخم.

و«روس أتوم» موجودة في المنطقة بقوة عبر عقود ومذكرات تفاهم لتوريد محطات نووية في المنطقة و/أو توريد الوقود النووي، وذلك في كل من الأردن، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، وتركيا وإيران. ولا شك في أن علاقة الحكومة الروسية، بصفتها ممولاً عبر القروض والتسهيلات للشركة، دفعت باتجاه تقوية «روس أتوم» وجلعها منافساً لنظيراتها الصينية والكورية الجنوبية.

واللافت أن بيان «هيئة الطاقة الذرية» الأردنية تناقلته وسائل إعلام محلية من دون وجود نسخة عنه على الموقع الإلكتروني للهيئة. وجاء فيه أن «الهيئة ستستمر بدراسة جميع البدائل والخيارات المتاحة... وأن المفاوضات مع الطرف الروسي جارية للتوصل إلى أفضل الحلول التمويلية». لكن البيان شدد على «أن القرار النهائي يجب أن يراعي المصلحة الوطنية دون تحميل الخزينة أي تكاليف تزيد المديونية».

> **وفق العقود اختيرت لإقامة المحطة منطقة مأهولة بالسكان ولا أنهار فيها**

يعقّب الخبير الاقتصادي الأردني مازن مرجي بالقول إنه رغم «المعارضة الاقتصادية والبيئية للمفاعلات النووية (داخل المملكة)، فإن البرنامج جاء إرضاءً لجهات داخل الدولة وبعض شركات القطاع الخاص في مشاريع تستدعي قيوداً شديدة من المجتمع الدولي وإسرائيل». وأضاف: «المشروع النووي الأردني كغيره من المشاريع المشبوهة يبدأ بأفكار كبيرة تستدعي تمويلاً خارجياً، ثم تجبر الدولة على قبول الفكرة والتورط في ديون».

مع ذلك، يؤكد مرجي وجود مناقصات وعقود دولية أبرمت بالفعل لبناء محطة نووية أردنية (تحتوي على مفاعلين)، منبّهاً إلى أن مكان بنائها اختير في منطقة مأهولة بالسكان، والأنكى من ذلك أنه «لا يتوافر في تلك المنطقة مورد للمياه من أجل تبريد المفاعلين». أما عن نفي «هيئة الطاقة»، فقال إنه لا يعوّل على الحديث الرسمي الأردني، مستدركاً: «في حال انسحاب الروس من التمويل، سيكون الأردن في مأزق حقيقي أمام مشروع لا تستطيع الحكومة التراجع عنه بسبب الالتزامات والكوادر التي تعاقدت معها».

وفي تقرير آخر لصحيفة «إر بي كا» نفسها، فإن «روس أتوم» تعاني ضغوطات في مجال الاستثمار، إذ إن سوق بناء المفاعلات النووية في العالم تتقلص بصورة كبيرة، وقد لا تحصل الشركة على طلبات جديدة. ومن أجل ضمان استمرارها، على الشركة تحقيق 40% من أرباحها التشغيلية عن طريق مشاريع غير نووية، ولذلك تتجه إلى الاستغناء عن توريد المفاعلات واستبدال استثماراتها في تزويد المفاعلات القائمة بالوقود النووي وبعملية صيانة لها.

يذكر أن الأردن دخل ميدان التكنولوجيا النووية لإيجاد مصادر لتوليد الطاقة التي يستوردها، كما الحال مع اتفاقية الغاز مع العدو الإسرائيلي، لكن مراحل البرنامج النووي، التي تشمل استكشاف وتعدين اليورانيوم، والمفاعل الأردني للبحوث والتدريب في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وبناء محطة الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، كلها لا تزال في بداياتها. والآن تأتي المشكلة التمويلية إلى جانب التحذيرات من التبعات الاقتصادية والبيئية لهذا المشروع، في وقت كانت فيه عمان قد تجاوزت المرفوض شعبياً بتوقيعها اتفاق الغاز مع إسرائيل.